



الموضوع
استئناف الحكم
الصادر في
الدعوي رقم
... لسنة ...
تعويضات
جلسة
/ /

بناء على طلب
الطالب وتحت
مسئوليته

وكيل الطالب

أحمد إبراهيم
محمد
المحامي

الموافق / / ٢٠٢٠، الساعة
انه في يوم
بناء على طلب السيد / ومحلته المختار
مكتب الاستاذ / أحمد ابراهيم محمد المحامي الكائن مقره في فيلا ٩ - البنفسج ٧ -
التجمع الأول-القاهرة الجديدة - القاهرة.
انا محضر محكمة قد انتقلت في التاريخ الموضح اعلاه
الى حيث اقامة:
١-السيدة/
المقيمة /
مخاطبا مع/
.....

وأعلنتها بالآتي

الطعن بالاستئناف علي الحكم الصادر في الدعوي رقم ... لسنة تعويضات
..... احكام جلسة / / والقاضي منطوقة حكمت المحكمة: -

وحيث أن هذا الحكم قد جاء مجحفا بحقوق المستأنف فانه يطعن عليه
بالاستئناف وذلك للأسباب التالية: -

اولا: قبول الاستئناف شكلا طبقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون
المرافعات:

وذلك طبقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات على ان ((ميعاد الاستئناف
أربعون يوما مالم ينص القانون على غير ذلك، ويكون الميعاد خمسة عشر يوما
في المواد المستعجلة أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم، ويكون ميعاد
الاستئناف ستين يوما بالنسبة للنائب العام اوم من يقوم مقامه)) وحيث ان الحكم
صدر بتاريخ / / وتم استئنافه بتاريخ اليوم فان الاستئناف يكون قد اقيم في
الميعاد المقرر ويتعين قبوله شكلا.

ثانيا: من حيث الموضوع:

١-الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب: -

ذهبت محكمة النقض الي ان الخطأ في تطبيق القانون الذي يعيب الحكم ويؤدي الي نقضه هو ما يؤثر
في النتيجة التي انتهى اليها.

(نقض رقم ٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠ س ص ١١٥٧)



وحيث ان محكمة اول درجة قضت جنية مصري تعويضا ماديا وادبيا للمستأنف ضدها رغم انتفاء اركان المادة ١٦٣ من القانون المدني والتي نصت على "كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض" ولذلك يشترط للحكم بالتعويض وجود خطأ وضرر وعلاقة سببيه وبالنظر للمستندات المقدمة للمحكمة يتبين للهيئة الموقرة ان المستأنف لم يصدر منه خطأ كما أن المستأنف ضدها لم يصبه أي ضرر من قبل المستأنف حتى تطالب بالتعويض ويأكد ذلك صدور حكم نهائي من محكمة جناح مستأنف برفض الدعوي المدنية وذلك في الجنحة رقم لسنة جناح والمستأنفة برقم لسنة جناح مستأنف والتي ادعت فيها كذبا انه تعدي عليها بالضرب كما انها حصلت علي منقولاتها الزوجية امام المحكمة العسكرية وذلك في القضية رقم لسنة جناح وتم تقديم مستندات تأكد ذلك امام محكمة اول درجة .

واما المستندات المقدمة منها وهي عبارة عن استشارة طبيب نفساني وتغييها عن العمل هي مستندات ضمنية لا قيمه لها في الاثبات حيث انها لم تصدر من مستشفى حكومي لذلك نجد كافة الصور الضمنية المقدمة في الدعوي واما تغييها عن العمل فهو امر يرجع اليها لا دخل للمستأنف فيه.

٢- عدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها:

حيث ان المستأنفة قامت بتحرير المحضر رقم لسنة جناح ضد المستأنف تتهمه فيه بالتعدي عليها بالضرب وادعت فيه مدنيا مطالبة بالتعويض وصدر حكم محكمة جناح بالقاهرة الجديدة بجلسة / / ببراءة المستأنف ضده ورفض الدعوي المدنية ولم تكتفي بذلك بل قامت باستئناف الشق المدني وصدر فيه حكم محكمة جناح مستأنف والتي قيده برقم لسنة بجلسة / / بقبول الاستئناف شكلا ورفض موضوع الاستئناف وتأييد حكم اول درجة القاضي منطوقه برفض الدعوي المدنية وبذلك أصبح الحكم نهائي وبذلك لا يجوز نظر دعوي التعويض المرفوعة من المستأنفة ضدها لسابقة الفصل فيها حيث تنص المادة ١٦٦ رقم من قانون المرافعات "الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسبق الفصل فيها تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها "

اما بالنسبة للجنحة رقم لسنة جناح والتي قضت بمعاقبة المستأنف حبسه ستة اشهر منهم ثلاث شهور عن تبديد المنقولات الزوجية وثلاث شهور لأنه صدر منه سلوك مضر بالضبط والربط ومقتضيات النظام العسكري فان المنقولات الزوجية قام المستأنف بتسليمها للمستأنف ضدها عن طريق المحكمة العسكرية وتم تقديم حافظة مستندات رسمية امام محكمة اول درجة صادرة من القضاء العسكري بتسلم المستأنف ضدها منقولاتها الزوجية بالرغم من انها لا تملك قائمة منقولات زوجيه لكون الزوج هو من قام بشراء تلك المنقولات الزوجية.

وأما السلوك فان القضاء العسكري عاقب المستأنف لكونه وخالف مقتضيات النظام ولذلك تم التصديق على الحكم مع إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس.



ثانيا/الأخلال بحق الدفاع ومخالفة ما هو ثابت بالمستندات وعدم أحقية المستأنف ضدها في المطالبة بالتعويض ورفض الدعوى:

حيث ان محكمة اول درجة ألزمت المستأنف بمبلغ التعويض والمصروفات رغم دفعه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وتسليم المستأنف ضدها منقولاتها الزوجية وتقديم مستندات رسمية تؤكد ذلك وعدم صدور خطأ من المستأنف اتجاه المستأنف ضدها وكذلك عدم اصابتها باي اضرار مادية او أدبية حتى تطالب بالتعويض.

فلهذه الاسباب والاسباب الأخرى التي سيبيدها المستأنف بجلسات المرافعة الشفوية والمذكرات التحريرية ولما تراه عدالة المحكمة من اسباب أفضل فان المستأنفة تطعن على الحكم بالاستئناف المائل.

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت إلى حيث إقامة المعن إليها وسلمتها صورة من صحيفة الاستئناف وكلفتها بالحضور أمام محكمة.....الكائنة..... أمام الدائرة () بجلستها المنعقدة علنا صباح يوم الموافق / / ٢٠٢٠ من الساعة التاسعة صباحا وما بعدها لسمع المعن إليه الحكم /

أولا/ قبول الاستئناف شكلا

ثانيا/ وفي الموضوع

١- أصليا/ عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها

٢- احتياطيا/ رفض الدعوى

والزامها بالمصاريف واتعاب المحاماة.

ولأجل العلم//